دراسة وتحليل المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

Study and analysis Social responsibility in the Algerian SMEs

رشيد حفصي[1]

[1] مخبر الجامعة، المؤسسة الإقتصادية والتنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)، rachid83h@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/20 **تاريخ المراجعة:** 2018/12/03 **تاريخ القبول:** 2018/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مدى تقيد والتزام هذه الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية وما هي المجالات التي تغطيها هذه المسؤولية في هذه المؤسسات. وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية تم تصميم إستبانة وتوزيعها على 95 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مختلف قطاعات النشاط في ولاية ورقلة، تم إستعادة 55 إستبانة وأجريت عليها الإختبارات الإحصائية اللازمة بالإستخدام برنامج SPSS نسخة 20.

أظهرت النتائج وجود فهم جيد ومقبول وسعي نحو تطبيق المسؤولية الإجتماعية والبيئية في هذه المؤسسات من خلال تبني وإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية خاصة التقيد بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال، وبدرجة أقل إتجاه المجتمع المحلي والبيئة كون أن هذه الأخيرة تعتبر الجانب البيئي تكلفة إضافية أمام محدودية مصادر التمويلية من جهة، ومن جهة أخرى نقص وعي مسؤولي هذه المؤسسات باهتمام بالبيئة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إرتباط بين المسؤولية الإجتماعية وقطاع النشاط وعدم وجود علاقة بين تبني المسؤولية الإجتماعية وحجم المؤسسة.

كلمات مفتاحية: مسؤولية إجتماعية، مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مؤشرات، مسؤولية مجتمعية، الجزائر.

تصنيف JEL : M14، M41.

Abstract:

This article attempts to analyze the social performance of Algerian SMEs, The problem of this research addresses the extent to which the latter complies with social responsibility and what are the areas covered by this responsibility in these institutions. In order to answer this problem, a questionnaire was designed and distributed to 95 small and medium enterprises active in different sectors of activity in the state of Ouargla. 55 questionnaires were retrieved and the necessary statistical tests were conducted using SPSS version 20.

The results showed a good and acceptable understanding and an attempt to implement social and environmental responsibility in these institutions through the adoption and commitment to social responsibility, especially social responsibility towards the workers, and to a lesser extent the community and the environment, because the latter is an additional cost to limited funding sources, On the other hand, The study also showed a correlation between social responsibility and the sector of activity and the absence of a relationship between the adoption of social responsibility and the size of the institution.

Keywords: Social Responsibility, SMEs, Indicators, Community Responsibility, Algeria.

Jel Classification Codes: M14, M41.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: rachid83h@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مقدمة:

أصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم مطالبة بالاستجابة لنفس المتغيرات التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية في الدول الأخرى، وذلك من أجل أن يكتسب المنتج المحلي المواصفات التي تمكنه من اقتحام الأسواق الدولية من جهة، و لكي تحصل المؤسسة الاقتصادية على سمعة طيبة محليا ودوليا، فتستفيد من هذه الصورة في تحسين أدائها وفي علاقاتها وشراكاتها مع باقي المؤسسات الأخرى المحلية والدولية من جهة أخرى. وعلى اعتبار أن المؤسسات الصناعية من أكثر الأطراف تأثيرا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن اهتمامها بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية يعد أمرا حتميا ولازما، فهي مطالبة بالتصرف المسئول اتجاه المجتمع والبيئة عند القيام بمختلف نشاطاتها الصناعية، حيث يمكن أن تخلق هذه المسؤولية الاجتماعية مزايا تنافسية عديدة للمؤسسات الصناعية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مؤسسات ناشئة وللرقي بها عمدت الدولة إلى إرساء عدة قوانين للنهوض بها من خلال الجانب التشريعي واللوجستيكي وباعتبارها النواة الرئيسية لأي إقتصاد فنموها وإزدهارها له إنعكاس كبير على الإقتصاد الجزائري وبناءا على ماسبق تتجسد إشكالية دراستنا في السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى تطبيق وإلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمسؤولية الإجتماعية ؟**

تسعى هذه الدراسة إلى إختبار الفروض التالية:

H1: مدى طواعية إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الإجتماعية؛

H2: مدى إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي؛

H3: مدى إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال؛

H4: مدى إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة.

2. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الإجتماعية

1.2 التعريف بالمسؤولية الإجتماعية:

إن تعدد التعاريف المقدمة للمسؤولية الإجتماعية ناتجة عن كثرة الإجتهادات من جهة، وعدم وجود توافق في الأراء بشأن القضايا التي يشملها بين الإمتثال المطلق للقانون أوكونه عملا خيرا من جهة أخرى، ونتيجة لكثرة التعاريف المقدمة لهذا الموضوع سنقوم بتقسيم هذه التعاريف إلى التعاريف والمفاهيم المقدمة من قبل الأكاديميين وفي الشق الثاني التعرض إلى المفاهيم والهيئات المحلية والدولية لهذا الموضوع.

وقد ظهر هذا المفهوم في الأدبيات المتعلقة بمنظمات الأعمال، في الستينات من القرن الماضي، من خلال كتاب (**H. Bowen**) في 1953 :"المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، و "مسؤولية المنظمة" لصاحبه **(G Goyder)** في 1961، وبعدها انتشرت البحوث والدراسات في هذا المجال، و اتسع نطاق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. بالنسبة للتعاريف التي أقترحها الأكاديميون الممثلون في علماء الإقتصاد والإدارة، فيعتبر كيث دافيس **Keith Davis** أول من أشار بطريقة غير مباشرة للمسؤولية الإجتماعية سنة 1960 من خلال محاولة تقديم تعريف للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة حيث أقترح:"أن المسؤولية الإجتماعية ترتبط بقرارات وأعمال يقوم بها المدراء يراد بها تحقيق فوائد إقتصادية وتقنية."(**dohou,2009**)

وتعتبر هذه أول محاولة لتعريف المسؤولية الإجتماعية، ثم تلاه في ذلك الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان **Milton Fridmen** سنة 1970 والذي عرفها بشكل غير مباشر على أن: " أنها قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها والعمل في أنشطة مدرة للأرباح شريطة إحترام قواعد اللعبة من خلال المنافسة العادلة و الحرة في السوق دون إستعمال واللجوء إلى طرق التدليسية والتحايل."(**fridman,1970**)

وفي نفس السياق قام بيتر دروكر بتقديم تعريف سنة 1977، والذي عرف من خلاله المسؤولية الإجتماعية على أنها:" إلتزام المنشأة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه."(الغالبي وأخرون،2000)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر العديد من الباحثين أن هذا التعريف هو حجر الزاوية الذي فتح الباب واسعا لتعاريف والدراسات أخرى في هذا الموضوع باتجاهات مختلفة، أما الباحث أرشي كارول فقد عرف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات على أنها: "المسؤولية التي تلتزم بها المؤسسة أمام المجتمع وهي مكونة من: المسؤولية الإقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية."(A.Caroll,1979)

ويعتبر هذا التعريف أول مفهوم للمسؤولية الإجتماعية الذي أدخل مفاهيم جديدة للمسؤولية الإجتماعية ومنطلقا للأبحاث في هذا المجال، تم تلا هذا التعريف المفهوم المقدم من قبل **Strier** سنة 1979 والذي يرى بأن المسؤولية الإجتماعية ما هي إلا: " تمثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال المسؤولية الإجتماعية اتجاه المجتمع بحيث لا يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبضرورة لا تضر بقيام المنظمات بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من إستثمارتها".(الغالبي وأخرون، 2000)

أما **Holms** فيرى أن المسؤولية الإجتماعية ما هي إلا:"إلتزام على المنظمات ومنشأة الأعمال إتجاه المجتمع، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل: محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل، حل مشكلة الإسكان، المواصلات وغيرها". أما من التعاريف الحديثة للمسؤولية الإجتماعية فنجد التعريف الذي قدمه أليسون وأل **Alison et Al** سنة 1997 على أنها:" تلك الإجراءات الطوعية التي تهدف من خلالها المؤسسة إلى تحسين الظروف الإجتماعية والبيئية."

أما كرسيتين فترى المسؤولية الأجتماعية على أنها:" الطرق التي يسعى من خلالها رجال الأعمال إلى محاذاة القيم والسلوك مع مختلف أصحاب المصلحة والمتمثلين في الموظفين، العملاء، الموردين، الحكومة، والمنظمات حماية البيئة...ألخ".

أما البنك الدولي فيعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:" الإلتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد للنشاط المؤسسات والتنمية الاقتصادية."(شنيني و مولاي لخضر، 2011)

قدمت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تعريفا وصفيا للمسؤولية الاجتماعية لشركات وعرفتها على أنها:"معالجة الشواغل وقيم المجتمع والبيئة في إستراتجية المؤسسة وعدم الاكتفاء فقط بتوفير الأرباح للمساهمين، أجور للموظفين، المنتجات والخدمات للمستهلكين بل لابد من لعب دور أكبر للمساهمة في التنمية المستدامة."(شنيني و مولاي لخضر، 2011)

بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطور عبر الزمن لتلي بعد ذلك الأبحاث التي قام بها كيث دافيس سنة 1960 وتوصل من خلالها إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نعني بها " استجابة المنظمة لتلك المسؤولية طواعية تعود بالدرجة الأولى إلى القرارات والأعمال التي يقوم بها المدراء من أجل تعظيم منافعهم الاقتصادية والتقنية"(**dohou,2009**)، ثم تلاه بعد ذلك الباحث بيتر دروكر الذي تناول المسؤولية الاجتماعية في كتابه الصادر له سنة 1977 والمعنون ب **An Introductory view of management**، وفي نفس السياق يرى كلاركسون سنة 1995 أن المسؤولية الاجتماعية أخذت أزدهارها الحقيقي إلا من خلال الأعمال التي قام بها **A.Carroll** سنة 1979 من خلال اقتراح مفهوم الأداء الاجتماعي الذي يرتكز على المسؤولية الاجتماعية، وفي نفس السنة قام**Strier Francklin** بالإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المنشأة في مجال مسؤوليتها إتجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها.(الغالبي وأخرون، 2000)

2.2 أبعاد المسؤولية الإجتماعية:

لا يمكن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية دون التطرق إلى أبعاد هذه المسؤولية، وبالموازاة مع تعدد التعاريف المقدمة لهذا المفهوم واختلاف المدارس والرؤى، اختلفت كذلك أبعاد هذه المسؤولية تبعا لإختلاف مناهج دراسة هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسؤولية وأنماطها والتي تم تقسيمها من طرف بعض الباحثين إلى خمسة مناهج(الغالبي وأخرون، 2000) ؛ فالمنهج الأول الذي تم تأسيسه على أساس ثلاث توجهات أساسية للمسؤولية الاجتماعية ممثلة في النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية والذي يركز على تحقيق المؤسسة لأرباحها الاقتصادية وأن المسؤولية الاجتماعية تسعى لذلك، أما النمط الإجتماعي فهو نتاج النقد الموجه لنمط التقليدي من خلال اهتمام المؤسسة بالمجتمع وليس فقط بالربح، أما النمط الثالث والمعرف بالكلفة الاجتماعية فيعتبر أن تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات تعتبر ككلفة يتم إدماجها مع باقي التكاليف.

أما المنهج الثاني فينظر للمسؤولية الإجتماعية ببعدين؛ الأول يرتبط بالعاملين وتحسين ظروفهم، والبعد الثاني يرتبط أساسا بالبيئة الخارجية (المجتمع)، أما المنهج الثالث فيتمثل في الأبعاد التي قدمها كارول والمتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي والبعد الخيري.

أما فيما يتعلق بالمنهج الرابع فيتحدد من خلال ثلاثة أبعاد: وهي البعد الاقتصادي المركز على تحقيق الأرباح، والبعد الثاني في إطار البعد الاجتماعي والمتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، أما البعد الثالث فهو البعد المتوازن **Socio-Economic**، وهذا البعد يأخذ بعين الإعتبار التوجهات المختلفة لجهات ذات المصلحة في المؤسسة، في حين أن المنهج الخامس والمتعلق أساسا بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة والتي تعكس المبادرات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات بصفة طوعية وذلك من خلال تبني هذه الأخيرة لقضية اجتماعية معينة أو تحملها لمسؤولياتها في كافة أوجه النشاط.

إن المتتبع والملاحظ لأبعاد وأنماط المسؤولية الاجتماعية فيجدها متباينة ومختلفة من منهج لآخر، فنجد أن بعض المناهج ركزت على مزيد من تحقيق الأرباح بغض النظر عن مصلحة باقي الأطراف، وبعض المناهج ركزت على تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية وبالتالي تقديمها للمزيد من الخدمات للمجتمع، وذلك على حساب أدائها الاقتصادي وتحملها للخسائر، وبعض الأخر أخذ نموذج وسطي واقعي يدمج بين التوازن بين مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي نفس الطرح السابق، قام **Alexander Dahlshrud** في سنة 2006 بدراسة نظرية لمحاولة حصر تعاريف، مفاهيم، وكذا أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات والمقالات العلمية للفترة الممتدة من سنة 1980 -2003 فوجد أن ما يقارب 37 تعريفا ومفهوم مقدم للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ووفقا لهذه الدراسة لاحظ أن البعد البيئي هو الأقل حظورا في مختلف التعاريف المقدمة بالرغم من أنه يدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإقتصادية.

3.2 أهمية المسؤولية الإجتماعية:

لقد اكتسبت المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات خاصة في الدول النامية بسبب ضعف النظم القانونية من جهة، وكذا ضعف نوعية المعلومات التي تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة من جهة أخرى، وبالتالي تبني المؤسسة لهذه المسؤولية سوف يؤثر حتما وبدون شك على إعادة تحديد المهام الخاصة بالمؤسسات، أين تصبح المؤسسات تبحث على الفوائد وعدم الإضرار بالأطراف ذات المصلحة من أجل تحسين ظروف العمل، مساعدة المجتمع، والحفاظ على البيئة، وبالتالي فإن تقيد هذه الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية وبالبيئية لا تقتصر فوائده على المؤسسة فقط وإنما يتعداه إلى المجتمع والدولة التي تعمل فيها و يمكن تلخيص أهمية المسؤولية الإجتماعية بمايلي:

- بالنسبة للمؤسسة:

بينت العديد من الدراسات أن وفاء المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يضفي تحسينا مستمرا لمناخ العمل السائد داخل المؤسسة، ويحسن من إنتاجيتها، كما أنها تقوم بتحسين صورتها في المجتمع من خلال تلبية حاجات المجتمع مما تجعلها مقبولة اجتماعيا، وبالتالي التنويع في المصادر التمويلية بسبب زيادة المساهمين، وتخفيض من تكاليفها، وذلك من خلال الفعالية البيئية التي تقتضي إعادة تدوير المخلفات في تصميم المنتوج، مما يؤدي إلى تفادي تبذير الموارد، ومنع التلوث وكذا الحصول على عمال أكثر مهارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بالنسبة للمجتمع:

إن إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية من شأنه أن ينعكس على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، في شكل إستقرار الاجتماعي بسبب زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة، وتوفر العدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة التكافل الاجتماعي خاصة عند توظيف الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة، كما أنه يساهم في تحسين الشفافية والصدق في التعامل مما ينجر عنه المزيد من الترابط الاجتماعي.

- بالنسبة للدولة:

فأكبر استفادة لها هي إدراك منظمات الأعمال لدورها الإجتماعي من شأنه أن يقلل من الأعباء الاجتماعية لهذه الدول من صحة، وبطالة،...ألخ، وبالتالي تجنب التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة وهذا ما من شأنه تحسين التنمية السياسية في الدول. (سكاك، 2013)

3. قياس الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة:

يعتبر قياس الأداء الإجتماعي والبيئي للمؤسسات من المواضيع الهامة والتي أخذت حيزا هاما في فكر الباحثين والمنظمات المهنية والهيئات العلمية إضافة إلى التشريعات القانونية، وتجدر الإشارة إلا أن أهمية الأداء الإجتماعي والبيئي وقياسه ظهر منذ أول العشرينات من القرن الماضي، حيث وضح **Sheldon** أن مسؤولية كل منظمة تتحدد بالدرجة الأولى بأدائها الإجتماعي وما يقدمه من خدمات ومنافع للمجتمع والبيئة التي تعمل فيها، وبمرور الزمن تطور هذا التفكير من طواعية تبني هذه المسؤولية إلى إلزام للتحقق من وفاء المنظمات لمسؤوليتها الإجتماعية والبيئية في تقارير تبين نتائج هذا الأداء والذي لم يعد خيارا مطروحا بل أصبح ملزما لكل مؤسسة أرادت الإستمرارية والبقاء والتعايش مع المجتمع والبيئة المحيطة بها.

وعموما بدأ الإهتمام بالأداء الإجتماعي والبيئي في بداية السبعينات حيث إتجهت معظم الهيئات العلمية والمهنية بالإهتمام بالموضوع، حيث في دراسة أجريت سنة 1977 تبين من خلالها أنه من بين 500 شركة صناعية أفصحت 446 عن بيانات المسؤولية الإجتماعية والبيئية أي ما يقارب نسبة 89%، ومن بين 50 شركة تأمين أفصحت 36 منها أي بنسبة 72%، وأن 47 بنك من بين 50 بنك تجاري أي نسبة قاربت 94%، (سكاك، 2013)، وفي أوروبا بدأ الإهتمام بالأداء الإجتماعي خلال سنة 1977 خاصة في فرنسا مع صدور قانون الذي ألزم المؤسسات الفرنسية بضرورة تقديم الميزانية الإجتماعية، ونشير هنا أن في دول الأروبية أن كل دولة حرة في تقديم شكل الميزانية الإجتماعية بما يتوافق مع قوانينها.

وفي نفس السياق، قامت الجمعية القومية للمحاسبين الأميريكية والمعروفة إختصارا ب (AAA) سنة 1975 بتأكيد على أهمية الأداء الإجتماعي والبيئي من خلال إرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الإجتماعية والبيئية داخل المؤسسة.

وكما نعلم أن قياس وتقييم الأداء الإجتماعي والبيئي لايتم إلا من خلال وجود مجموعة من المؤشرات التي يتم إستخدامها لقياس درجة نجاح هذه البرامج مع إختيار الطرق الملائمة للإفصاح على هذا الأداء، وقد تم تقسيم هذه البرامج إلى أربعة مجموعات رئيسية هي: (مصباحي، 2013)

1. معايير ونظم الإدارة وإصدار الشهادات: يتم من خلال هذه المؤشرات فحص هذه المؤسسات والتأكد من مدى إلتزامها بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية، وإنطلاقا من ذلك يتم إصدار الشهادات مما يزيد ممن ثقة المتعاملين معها، وتظم هذه المؤشرات كل المعايير والمبادئ التي تصدرها هيئات دولية كمعيار **ISO 26000**، **ISO 14000**، نظام مراجعة الإدارة البيئية الأروبية **EMAS**، مبادئ المسؤولية الإجتماعية **SA8000**،...ألخ، ومن خلال هذه المؤشرات يتم الوقوف على الأداء الحقيقي في المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 . **مبادئ وقواعد الممارسة:** ونعني بها المبادئ التي تقوم بإعدادها منظمة دولية وعادة ما تكون إرشادية فقط أي ليست ملزمة حيث تسمح بتقييم الأداء الإجتماعي والبيئي من خلال مثلا إستخدام المؤسسات لقواعد التجارة الأخلاقية، مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مبادئ منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة لحماية الطفولة...ألخ، حيث تقوم المؤسسات باستعمال هذه المبادئ بغية قياس وتقييم الأداء الداخلي والخارجي.

3.أطر المحاسبية وإعداد التقارير: حيث يعتمد في تقييم الأداء الإجتماعي والبيئي ما سيتخدم ويعتمد لتقييم الأداء المحاسبي من أطر محاسبية وإعداد تقارير الملحقة بها حيث أن هذه المبادئ يسترشد بها لأعداد التقارير تعرض على أصحاب المصالح تبين الأداء الإجتماعي للمؤسسة، وأن المؤسسة تتحمل كل مسؤوليتها في هذا المجال من خلال تقييم التكاليف والأرباح التي جنتها المؤسسة ودفعتها بالمقابل.

4.مؤشرات ترتيب الشركات وفق المسؤولية الإجتماعية: Indice Rating

وتضم كل المؤشرات التي يتم إصدارها من قبل هيئات التنقيط الإجتماعي على غرار ARESE الأروبية وKLD التي يتم من خلالها ترتيب المؤسسات وفق إلتزامها بمعايير المسؤولية الإجتماعية والبيئية، كما أن هناك بعض المعايير التي يتم إصدرها مثلا من شركة داوجونز والذي أطلق عليه بمؤشر داوجونز للإستدامة المالية ومؤشر تصدره سوق الفاينشيال تامز المالية كل هذه المؤشرات تستخدم بغية ترتيب المؤسسات حسب الأداء الإجتماعي في البورصة.

4. تحليل المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

سنحاول في هذا الجزء تحليل المسؤولية الإجتماعية لعينة من المؤسسات الجزائرية وفي مايلي تقديم لمجتمع الدراسة والعينة المختارة.

1.4 مجتمع الدراسة والعينة المختارة والمتغيرات المستخدمة:

يتضمن هذا الجزء كيفية إختيار مجتمع الدراسة والعينة المختارة وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها وطريقة جمعها وفي مايلي تفصيلها:

أ- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف نشاطها وأحجامها والتي تعمل في الجزائر.

ب- عينة الدراسة: تم إختيار عينة عشوائية تتألف من 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بإختلاف قطاع نشاطها وتعمل في ولاية ورقلة، والجدول والشكل التاليين يبين توزيع هذه المؤسسات تبعا للحجم والنشاط.

الجدول 1: يبين توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

القطاع	عدد المؤسسات	رقم المعطى في التصنيف
التجارة والخدمات	15	03
الصناعة	11	02
المالي	5	05
الفلاحة	7	01
البناء و الأشغال العمومية	17	04
المجموع	55	

المصدر من إعداد الباحث

ج- تحديد المتغيرات، قياسها، طريقة جمعها:

قبل التطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة وقياسها، لابد من الإشارة إلى مصادر معلومات الدراسة الأولية والثانوية التي تم الإعتماد عليها طريقة جمعها، فالبنسبة لدراستنا هذه إعتمدنا على نوعين من المعلومات هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **البيانات الأولية**: وذلك من خلال توزيع الإستبيانات لبعض مفردات البحث، وحصر كل المعلومات اللازمة بالموضوع، ومن تم الإستعانة ببرنامج SPSS النسخة 20، وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى مؤشرات التي تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية**: فيما يتعلق بهذا الجانب فقد تم الإستعانة بمختلف الكتب، المجلات والدوريات، المنشورات الخاصة بموضوع قيد الدراسة، وإعتمادا على التساؤلات المختلفة تم تحديد أسئلة الإستبيان، وبغرض التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة، ومعالجتها وفق مقياس ليكرت الثلاثي والذي أعتمد على الأوزان التالية:

الإجابات	لا	محايد/ نوعا ما	نعم
الأوزان	01	02	03

د- أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات:

تم الإعتماد في هذه الدراسة كما قلنا سابقا على الإستبيان لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، إختبار الفرضيات وإبراز مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية، حيث تم جمع البيانات باستخدام 24 عبارة تقيس المتغيرات.

هـ- صدق الإستبيان:

للقيام بهذه الدراسة إعتمدنا في حساب صدق الإستبيان على طريقتين هما:

- **صدق المحكمين**: تم عرض هذا الأستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المتخصصين في مجال المسؤولية الإجتماعية والإحصاء من جامعات ورقلة، غرداية، المدية، وذلك للحكم على مدى صلاحية وصدق فقرات الإستبيان، ولقد إستجبنا لأراء السادة المحكمين وقمنا بما يلزم من حذف وتعديل في ظل المقترحات المقدمة من قبلهم.
- **قياس ثبات الإستبيان**: لقياس ثبات الإستبيان إحصائيا إعتمدنا على طريقة ألفا كرونباخ.

و- الأساليب الإحصائية:

من أجل القيام بهذه الدراسة وبعد الحصول على الإجابات، ولتحليل هذا الإستبيان إعتمدنا على مجموعة من الإختبارات الإحصائية التالية:

- أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة؛
- إختبار ألفا –كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان؛
- معامل الإرتباط لبيرسون لقياس صدق الفقرات؛
- إختبار تحليل التباين ANOVA لقياس الفرق بين ثلاثة متوسطات فأكثر وإختبار صحة الفرضيات لقياس مدى إختلاف إجابات أفراد العينة على فقرات الإستبيان.

ي- تقديم إستمارة الإستبيان:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم تقديم الإستبيان إلى المؤسسات بشكل أنيق وبأسئلة سهلة وبسيطة وبلغة مفهومة خالية من التعقيد بطريقة تجذب المستجوب وهي تضم ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: وهي عبارة عن مقدمة يتم فيها تعريف المستجوب بالدراسة وأهميتها، ويتم الإشارة إلا أن الإجابة المقدمة من قبله تعتبر هامة جدا ومفيدة لأغراض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بشكل سري.
- الجزء الثاني: ويضم هذا الجزء كل المعلومات العامة المتعلقة بنشاط المؤسسة وحجمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

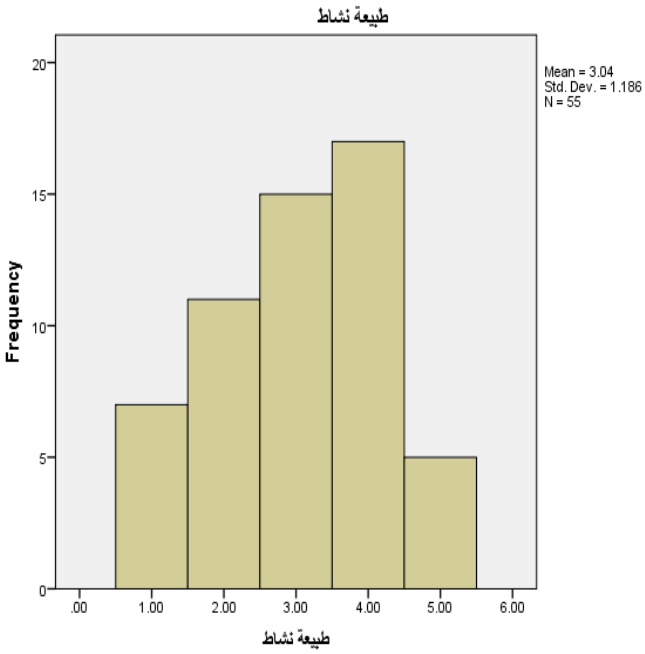

- الجزء الثالث: وتتضمن مجموعة الأسئلة حول مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية، من طواعية الإلتزام إلى مجالات المسؤولية الإجتماعية ومساهمتها في المحافظة على البيئة.

كما دعمنا دراستنا هذه بعد صياغة أسئلة الإستبيان وتوزيعها بعملية المقابلة لمدراء بعض المؤسسات محل الدراسة، حيث إستخدمنا المقابلة الشخصية التي تميزت بارتفاع نسب الرد بسبب معرفة هؤلاء الأشخاص لمفهوم المسؤولية الإجتماعية كونه مفهوم جديد في نظرهم.

2.4 عرض نتائج الإستبيان:

أ. عرض خصائص أفراد العينة ومفردات البحث:

بعد أن قام الباحث باسترجاع إستمارات الإستبيان من مؤسسات محل الدراسة وتفريغ المعطيات في برنامج **SPSS**، نبدأ بعرض نتائج الإستبيان والمتعلق بالبيانات الخاصة بطبيعة نشاط وحجم المؤسسات محل الدراسة والذين شكلوا أفراد العينة والتي شملت كما ذكرنا 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من ولاية ورقلة وهذا ما يوضحه الشكلين التالين:

الشكل 1: يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط والحجم

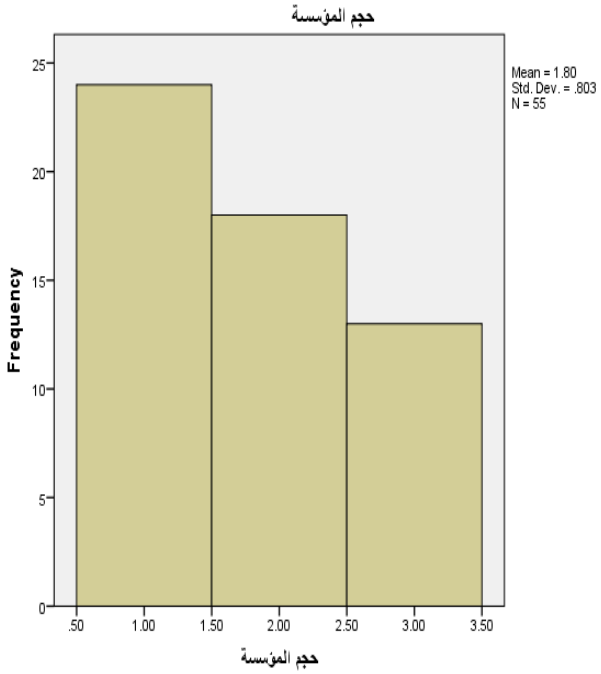

المصدر من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات نظام **spss 20**.

من خلال النتائج المبينة في الشكلين السابقين، نلاحظ أن نشاط البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بنسبة 30.9% من مجموع مؤسسات محل الدارسة، ثم يليه نشاط التجارة والخدمات بنسبة 27.3% ثم النشاط الصناعي بنسبة 20.00%، ثم النشاط الفلاحي بنسبة 12.7% وأخيرا النشاط المالي بنسبة 09.1%.

أما من حيث الحجم، فنلاحظ أن نسبة 43.6% من المؤسسات محل الدراسة تعتبر مؤسسات مصغرة، وأن نسبة 32.7% ، تعتبر صغيرة في حين أن المتوسطة شكلت نسبة 23.6% من مجموع المؤسسات محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. متغيرات الدراسة:

يشمل هذا الإستبيان على أربعة محاور أساسية تتكون من 24 سؤال تقيس متغيرات الدراسة والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة والمحاور المرتبطة بها.

جدول رقم: **02** يبين محاور الدراسة

متغيرات الدراسة	عبارات الإستبيان
مدى طواعية إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية.	Q3-Q7
المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه المجتمع المحلي.	Q8-Q15-Q19-Q20
المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه العمال.	Q16-Q18
المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه البيئة.	Q21-Q24

ج. التحقق من صدق وثبات الإستبيان:

إن إستخدام معامل ألفا كرونباخ كمعامل للثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الصفر، وعلى عكس من ذلك إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح أوتكون قريبة منه، وبالنظر إلى النتائج الواردة في مخرجات النظام نجد أن قيمة معامل ألف كرونباخ الإجمالي بلغت 0.735 وهي أكبر من 0.65 وهي نسبة مقبولة وهذا يدل على ثبات البيانات أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وأن عدد العناصر بلغت 22 عنصرا، أما الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس لنا المسؤولية الإجتماعية حيث بلغت قيمته الإجمالية 0.875، والجدول الذي يبين عرض لقيمة معامل ألفا كرونباخ لكل سؤال في الإستبيان مرفوقا بالجذر التربيعي للثبات والذي يقيس صدق الإستبيان نجده في الجدول التالي:

جدول رقم **03** يوضح معامل الصدق والثبات لمحاور الإستبيان.

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق (الجذر التربيعي للثبات)
طواعية الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية	05	0.626	0.791
المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي	10	0.405	0.636
المسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال	3	0.148	0.384
المسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة	4	0.824	0.907
الإجمـــــالي	22	0.735	0.857

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج **SPSS** نسخة **20**.

د. نتائج إختبار مدى إلتزام أفراد العينة بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية:

د.1. المحور الأول: فهم أفراد العينة لمتغير طواعية الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية:

جدول رقم**04** يبين متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات محور طواعية تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية.

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
تمتلك المؤسسة نظاما للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.	2.47	0.504	3	نعم
تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع.	2.71	0.712	3	نعم
تتبنى المؤسسة سياسات وإجراءات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية.	2.49	0.879	3	نعم
تلجأ المؤسسة إلى تبني هذه البرامج طوعا ورغبة منها في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي.	2.53	0.858	3	نعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم والمستمر لكافة البرامج التي تهدف إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.	1.96	0.902	2	محايد/ نوعا ما
المتوسط العام	2.43	0.771	3	نعم

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

د.2. المحور الثاني: فهم أفراد العينة لمتغير الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي:

جدول رقم 05 يبين متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات محور المسؤولية الإجتماعية والبيئية إتجاه المجتمع المحلي.

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
تساهم المؤسسة في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس، طرقات، مستشفيات، ...الخ.	1.93	0.959	2	نوعا ما
تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات في إطار المشاريع الخيرية لدور المسنين ومراكز رعاية الأطفال، جمعيات مرضى السرطان والأمراض المعدية...ألخ.	2.25	0.907	2	نوعا ما
تلتزم المؤسسة في إطار المسؤولية الاجتماعية بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع بغية الحد من مشكلة البطالة.	2.87	0.474	3	نعم
تحرص المؤسسة على توفير فرص عمل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.	1.91	0.967	2	نوعا ما
توفر المؤسسة فرص عمل للنساء بنفس عدد فرص عمل الرجال.	1.84	0.938	2	نوعا ما
تقوم المؤسسة باحترام حقوق الإنسان وعدم تشغيل الأطفال القُصر.	2.49	0.879	3	نعم
تلتزم المؤسسة بالتقيد وتنفيذ الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها مع مختلف الشركاء.	2.96	0.270	3	نعم
تقوم المؤسسة باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للحد من التمييز العنصري ومحاربة كافة أنواعه.	2.36	0.930	3	نعم
تلتزم المؤسسة بتنفيذ البنود المتفق عليها مع العميل ومحاولة إرضائهم.	2.98	0.135	3	نعم
تقوم المؤسسة برعاية بعض الأنشطة الثقافية والعلمية مثل:عيد الأم، عيد الشجرة، الأسابيع الثقافية...ألخ.	1.56	0.877	1	لا
المتوسط العام	2.31	0.733	2	نوعا ما

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

د.3. المحور الثالث: فهم أفراد العينة لمتغير الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال:

جدول رقم 06 يبين متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات محور المسؤولية الإجتماعية والبيئية إتجاه العمال.

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
تتخذ المؤسسة عدة تدابير تسمح بتشجيع روح المبادرة والإبداع لدى العمال.	2.53	0.858	3	نعم
تحرص المؤسسة بصفة طوعية على تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية.	2.84	0.501	3	نعم
تلتزم المؤسسة بتكوين ورسكلة العمال..	2.42	0.917	3	نعم
المتوسط العام	2.59	0.758	3	نعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

د.4. المحور الرابع: فهم أفراد العينة للمتغير الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة:

جدول رقم 07 يبين متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات محور مدى الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة الطبيعية.

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
تحرص المؤسسة على الاستخدام الأمثل للمنتجات الخام ومصادر الطاقة في عمليتها الإنتاجية.	2.35	0.907	3	نعم
تستخدم المؤسسة تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث البيئة.	1.95	0.951	2	نوعا ما
تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة للتقليص من الفضلات والمهملات وإعادة تدويرها.	2.24	0.962	2	نوعا ما
تتبع المنظمة أساليب حديثة في تصميم المنتجات موافقة للبيئة.	1.93	0.940	2	نوعا ما
المتوسط العام	2.11	0.940	2	نوعا ما

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

ذ. معامل الإرتباط لبيرسون لقياس صدق فقرات الإستبيان:

جدول رقم 08 يبين مصفوفة الإرتباط لبيرسون.

مصفوفة الإرتباط		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع
المحور الأول	Pearson Correlation	1.00	0.065	*0.300	0.077-
	Sig. (2-tailed)	-	0.635	0.026	0.576
	N	55	55	55	55
المحور الثاني	Pearson Correlation	0.065	1	0.194	**0.515
	Sig. (2-tailed)	0.635	-	0.155	0.000
	N	55	55	55	55
المحور الثالث	Pearson Correlation	*0.300	0.194	1	0.034.-
	Sig. (2-tailed)	0.026	0.155	-	0.803
	N	55	55	55	55
المحور الرابع	Pearson Correlation	0.077-	**0.515	0.034-	1
	Sig. (2-tailed)	0.576	0.000	0.803	-
	N	55	55	55	55

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ. إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA:

هـ.1. إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA **بين قطاع النشاط والمسؤولية الإجتماعية والبيئية:**

جدول رقم **09** يبين تحليل التباين الأحادي بين قطاع النشاط وتبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة.

ANOVA						
المحاور		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
المحور الأول	Between Groups	3.317	4	0.829	12.831	0.000
	Within Groups	3.231	50	0.065		
	Total	6.548	54			
المحور الثاني	Between Groups	0.651	4	0.163	3.545	0.013
	Within Groups	2.295	50	0.046		
	Total	2.945	54			
المحور الثالث	Between Groups	2.761	4	0.690	18.377	0.000
	Within Groups	1.878	50	0.038		
	Total	4.638	54			
المحور الرابع	Between Groups	2.525	4	0.631	2.679	0.042
	Within Groups	11.782	50	0.236		
	Total	14.307	54			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج **SPSS** نسخة **20**.

هـ.2. إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA **بين حجم المؤسسة والمسؤولية الإجتماعية والبيئية:**

جدول رقم **10** يبين تحليل التباين الأحادي بين حجم المؤسسة وتبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة.

ANOVA						
المحاور		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
المحور الأول	Between Groups	0.203	2	0.101	0.831	0.441
	Within Groups	6.345	52	0.122		
	Total	6.548	54			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني	Between Groups	0.083	2	0.041	0.751	0.477
	Within Groups	2.863	52	0.055		
	Total	2.945	54			
المحور الثالث	Between Groups	0.110	2	0.055	0631	0.536
	Within Groups	4.528	52	0.087		
	Total	4.638	54			
المحور الرابع	Between Groups	0.314	2	0.157	0.584	0.561
	Within Groups	13.992	52	0.269		
	Total	14.307	54			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج **SPSS** نسخة .**20**

4. تحليل النتائج:

بعد أن قمنا بإستعراض النتائج المتحصل عليها سنقوم في هذه الجزء بتحليل النتائج المتحصل عليها وفق مايلي:

1.4. التحقق من صدق وثبات الإستبيان:

من خلال ملاحظة النتائج الواردة بالجدول رقم 03 نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت قيمة 0.735 أي حوالي 73.5% وهي قيمة جيدة تدل على ثبات عبارات المحور كاملة للإستبيان، فمن خلال محور طواعية تبني المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت 0.626 وهي قيمة متوسطة ومقبولة تدل على ثبات عبارات هذا المحور، أما فيما يتعلق بمحور المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي فقد بلغت قيمة المعامل 0.405، في حين بلغت قيمة معامل الثبات لمحور المسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال 0.148 وهي قيمة ضعيفة جدا، أما محور المسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة فقد بلغ قيمة المعامل 0.824 وهي أعلى قيمة لمعامل ألفا كرونباخ بين المحاور الأربعة، مايدل إجمالا على أن الإستبيان حقق المستويات المطلوبة في كل من الصدق والثبات.

2.4. تحليل نتائج إختبار فروض مدى تطبيق المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- **تحليل متوسطات إجابة أفراد العينة حول طواعية تبني المسؤولية الإجتماعية:**

يظهر من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 04 أن المتوسط العام لعبارات البعد المتعلق بطواعية تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 2.43 وبإنحراف معياري وصل إلى 0.771، وقد أحتلت المرتبة الأولى العبارة رقم 4 والتي تنص على (تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.71 وإنحراف معياري 0.712، في حين جاءت العبارة رقم 7 والممثلة للعبارة (تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم والمستمر لكافة البرامج التي تهدف إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية) المرتبة الأخيرة بين الفقرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمتوسط حسابي وصل إلى 1.96 وإنحراف معياري 0.902، ويظهر من خلال الجدول أن أغلب متوسطات الحسابية لهذه العبارات جاءت بدرجة مرتفعة نحو الموافقة شديدة مما يدل على وجود فهم جيد ومقبول وسعي نحو تطبيق المسؤولية الإجتماعية والبيئية في هذه المؤسسات من خلال تبني وإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية.

- **تحليل متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي:**

يتضح من خلال ملاحظة النتائج الموجودة في الجدول رقم 05 أن المتوسط العام لفقرات تبني المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي قد بلغ 2.31 بانحراف معياري 0.733، وقد أحتلت العبارتين رقم 19 ورقم 14 المرتبة الإولى والثانية على التوالي والتي تمثلان كل من (تلتزم المؤسسة بتنفيذ البنود المتفق عليها مع العميل ومحاولة إرضائهم) و(تلتزم المؤسسة بالتقيد وتنفيذ الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها مع مختلف الشركاء)، بمتوسط حسابي 2.98 و2.96 وإنحراف معياري 0.135، 0.270 على التوالي وهذا ما يدل على وجود درجة من الموافقة الشديدة لأفراد العينة للإلتزام بتطبيق المسؤولية الإجتماعية مع الشركاء، في حين أن العبارة رقم 11 والممثلة ل(تحرص المؤسسة على توفير فرص عمل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة) أحتلت المرتبة الأخيرة بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 1.91 وإنحراف معياري 0.967 مما يدل على عدم وجود إتفاق تام في أراء أفراد العينة حول توفير وتوظيف العمال المعاقين وذوي الإحتياجات الخاصة وبتالي وجود موافقة متوسطة ومتباينة حول تطبيق هذا البعد في المسؤولية الإجتماعية، ويظهر من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية لأغلبية فقرات هذا البعد جاءت بدرجة متوسطة قريبة من الموافقة (نوعا ما) مما يدل على وجود مستوى مقبول لتطبيق المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- **تحليل متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات المسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال:**

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم 06 يظهر لنا أن المتوسط العام لفقرات هذا البعد والمتعلق بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال قد بلغ 2.59 بانحراف معياري 0.758، وقد أحتلت المرتبة الأولى العبارة رقم 17 (تحرص المؤسسة بصفة طوعية على تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية) بمتوسط حسابي بلغ 2.84 وإنحراف معياري 0.501 مما يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولي أهمية كبيرة لتحسين ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية للعامل لديها، في حين جاءت العبارة رقم 18(تلتزم المؤسسة بتكوين ورسكلة العمال) في المرتبة الأخيرة بين عبارات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ 2.42 وإنحراف معياري 0.917 وهذا يعكس حسب إعتقادنا عدم إهتمام هذا النوع من المؤسسات بتكوين العمال بسبب محدودية التمويل، ومن خلال النتائج العامة للجدول نلاحظ أن متوسطات الحسابية المتعلقة بهذا البعد جاءت بدرجة مرتفعة من الموافقة مما يدل على وجود تبني جيد ومقبول من طرف هذه المؤسسات للمسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال.

- **تحليل متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات المسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة:**

يوضح الجدول رقم 07 أن المتوسط العام للمحور المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة وصل إلى 2.11 بإنحراف معياري 0.940، وقد أحتلت العبارة رقم 21 (تحرص المؤسسة على الاستخدام الأمثل للمنتجات الخام ومصادر الطاقة في عمليتها الإنتاجية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.35 وإنحراف معياري 0.907، في حين جاءت الفقرة رقم 24 (تتبع المنظمة أساليب حديثة في تصميم المنتجات موافقة للبيئة) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 1.93 وإنحراف معياري 0.940 مما يعكس عدم إهتمام هذه المؤسسات بتصميم منتجات موافقة للبيئة، بسبب أن أغلب أفراد عينة الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما يظهر من ذات الجدول أن المتوسط العام للعبارات المتعلقة بهذا البعد جاءت بدرجة متوسطة نوعا ما من الموافقة مما يدل على نقص إهتمام هذا النوع من المؤسسات بالبيئة كون أن هذه الأخيرة تعتبر الجانب البيئي تكلفة إضافية أمام محدودية مصادر التمويلية من جهة، ومن جهة أخرى نقص وعي مسؤولي هذه المؤسسات باهتمام بالبيئة.

3.4. دراسة العلاقة الإرتباطية بين جميع متغيرات الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 والذي يوضح العلاقة الإرتباطية بين جميع متغيرات الدراسة أن العلاقة بين المحاور المختلفة تختلف من محور لأخر وهي ذات دلالة إحصائية عالية جدا بين المحور الأول مع المحور الثالث حيث بلغت قيمة هذه الدلالة 0.026 وهي أقل من 0.05 وبتالي وجود علاقة قوية وموجبة بين محور تبني المسؤولية الإجتماعية ومحور تبني المسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال مما يدل على إقتران وإقتصار تبني المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال فقط، في حين أن المحور الثاني الممثل لمسؤولية إجتماعية إتجاه المجتمع المحلي له علاقة قوية وموجبة مع المحور الرابع الممثل للمسؤولية الإجتماعية إتجاه البيئة حيث بلغت قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود إرتباط قوي بين المحورين الثاني والرابع.

4.4. إختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق تطبيق المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- علاقة المحاور الأربعة للدراسة بحجم المؤسسة:

نحاول من خلال هذا الإختبار دراسة إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات نظرة أفراد العينة لتطبيق المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا للحجم، وبالنظر إلى المعطيات الواردة في الجدول رقم 10 نلاحظ أن قيمة الدلالة المعنوية قد بلغت للمحاور الأربعة القيم التالية على التوالي: 0.441، 0.477، 0.536، 0.561 وهي أكبر من 0.05 مما يؤدي إلى رفض الفرضية **H1** ونقبل الفرضية العدم **H0** وبتالي نقول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تبني المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجمها.

- علاقة المحاور الأربعة للدراسة بقطاع نشاط المؤسسة:

تبعا للنتائج الواردة في الجدول رقم 09 والذي يوضح نتائج إختبار التحليل الأحادي لعلاقة محاور الدراسة بقطاع النشاط، نلاحظ أن مستوى الدلالة للمحاور الأربعة هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وقد أخذت قيما على التوالي: 0.000، 0.013، 0.000، 0.042 ، مما يعني رفض الفرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** والتي تنص على وجود فروق إحصائية دالة بين متوسطات تطبيق وتبني المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة النشاط فيها.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال التعرف على مختلف التعاريف والمفاهيم المقدمة لها من خلال إستعراض وجهات النظر المختلفة والمتباينة بين الباحثين والممارسين وكذا الهيئات المختلفة، ثم بعدها تم التعرف على مختلف مجالات وأبعاد المسؤولية الإجتماعية وكذا أهميتها لكل من المؤسسة، المجتمع والدولة، كما تم تناول الطرق والأليات التي تستخدمها المؤسسات بغرض قياس وتقييم أدائها الإجتماعي من خلال المعايير والمؤشرات، وفي الأخير تم محاولة قياس وتقييم الأداء الإجتماعي والبيئي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال توزيع إستمارات إستبيان، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها تبني المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممثلة للمسؤولية الإجتماعية الطوعية والمسؤولية إتجاه العمال للعينة المدروسة، في حين تبني منخفض أومتوسط للمسؤولية الإجتماعية إتجاه كل من المجتمع المحلي والبيئة، وفي الأخير إيجاد علاقة بين المسؤولية الإجتماعية وقطاع النشاط الذي تمارسه المؤسسة مع عدم وجود علاقة بين حجم المؤسسة والمسؤولية الإجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. الإحالات والمراجع:

1. Angèle Dohou, Nicolas Berland(2009), Mesure de la performance globale des Entreprises, revue de Institue d'Administration des Entreprises, France,p7.
2. Milton Friedman(1970), The Sociale Responsibility of Business is to Increase its profits, The New York Times Magazine, disponible sur le site Internet : www.communicationresponsable.fr, consulté le 21/07/2014.
3. طاهر منصور الغالبي، صالح مهدي العامري**(2000)**، المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصاريف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 49.
4. Archi .B. Caroll (1979), Athree dimensional concepteul model of Corporate Social Performance, Academy of Management Review, p4.
5. طاهر منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 49.
6. حسين شنيني، عبد الرزاق مولاي لخضر، أثر المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 23/22 نوفمبر 2011 ، جامعة ورقلة، ص211.
7. حسين شنيني، لخضر مولاي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 211.
8. Angélo Dohou, Ibid, p7.
9. طاهر منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 216.
10. طاهر منصور الغالبي، صالح مهدي، مرجع سابق، ص218..
11. حسين شنيني، عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 28.
12. مراد سكاك(2011) ، تدقيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات- دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، ص 208.
13. مصباحي سناء(2013) ، دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف ص12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com